أولويات التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي.. التطبيقي والجامعي

دراسة في تخطيط مرحلة ما بعد التعليم الثانوي بدولة الكويت

د. أحمد البستان*

١ ـ مقدمة:

تستند أهمية هذا البحث إلى الدور الكبير الذي يلعبه التعليم العالي في حياة الأمم النامية والمتقدمة على السواء حيث يعد هذا النوع من التعليم في وقتنا الراهن من أهم وسائل تحقيق التقدم والرقي في المجتمع ومن أكثرها تأثيرا في التنمية المجتمعية عامة ، والبشرية خاصة .

لذلك كله فإن التخطيط لهذا النوع من التعليم يقتضي ضرورة الدراسة وإعادة النظر بين فترة وأخرى في فلسفته وأهدافه والمعوقات التي تواجهه بهدف إصلاحه وتطويره .

ويعتبر هذا البحث الميداني محاولة لاستقراء وضع مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت حيث تواجه مشكلات عامة مشتركة ومن ثم تأتي أهمية التنسيق والتكامل بينها على نحو يساعد على تلافي المشكلات ويصمم مسارا جديدا لهذا التعليم الحيوي .

٢ ـ مشكلة الدراسة وتحديدها:

تأكدت الآن أكثر من أي وقت آخر أهمية مسؤولية الجامعات ، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي ، في المساهمة في تلبية الاحتياجات التنموية بكافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية . ويفترض هذا أن تكون تلك الجامعات وهذه المعاهد قادرة على التصدي للمشكلات المحلية والإقليمية بصفة خاصة والعالمية بصفة عامة من خلال قدرتها على رصد وتحليل وتفسير قضايا التنمية المتواصلة للمجتمعات وكذلك قدرتها على تسخير القدرات العلمية والتقنية التي تمتلكها لصالح مجتمعاتها .

لقد مرت المنطقة العربية منذ فترة قصيرة بمرحلة تطور هائلة في مجال التعليم العالي ، فظهرت جامعات عديدة ، وأنشئت معاهد ومؤسسات متنوعة للتعليم التطبيقي في كافة

* أستاذ مساعد ـ قسم الإدارة التربوية والتخطيط ـ كلية التربية ـ جامعة الكويت

المجالات ، مما أدى إلى زيادة مضطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بهذه المؤسسات ، كما زاد عدد الطلاب والدارسين بالدراسات العليا بشكل كبير (رحمه ، ١٩٩٢ ، ص ص ٩ ـ ١٤) . وقد صاحب هذا كله ظهور برامج ومقررات دراسية متنوعة ساهمت في وقتها في تلبية العديد من الاحتياجات التنموية بمجتمعاتها ، وإن كانت مازالت في حاجة إلى إعادة نظر بالشكل الذي يتفق وظروف خطط التنمية ومتطلباتها الطموحة وخاصة مع التغييرات العميقة الكونية والإقليمية والمحلية ، والتي كان لعوامل بعينها دور أساسي في تفجيرها في (مقدمة هذه العوامل الثورة الصناعية الثالثة وثورة التكتلات الاستراتيجية وثورة الاتصالات) وتدل بعض المؤشرات على أن هذا التوسع الكمي في التعليم العالي العربي عامة ، والكويتي خاصة ، سوف يستمر نتيجة للتزايد في أعداد السكان وزيادة الطلب على هذا النوع من التعليم ، وتزايد احتياجات التنمية المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية والسياسية . . الخ (مما يتطلب بالضرورة مشاركة خبراء التعليم والتنمية في إعداد سياسة عامة للتعليم العالي والجامعي تتفق والمتطلبات الحالية والمستقبلية من القوى البشرية المدربة التي تساهم في خطط التنمية في المجالات المختلفة . وتأتي في مقدمة أولويات هذه السياسة تحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومعاهده (البستان ، ١٩٩٢ ص ١٢) . ولعل الدراسة الحالية مدخل أساسي في فهم طبيعة هذا التنسيق ووضع الأسس التي يتم بمقتضاها التنسيق بين هذه المؤسسات . ذلك أنها دراسة تركز على مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت ، هذه المؤسسات التي تواجه تحديات وطنية وقومية وعالمية مشتركة ومشكلات عامة مشتركة ومن هنا تأتي أهمية التنسيق والتكامل بينها على نحو يساعدها على تحقيق الأحداث التي تبنتها بالنسبة لحركتها التعليمية والبحثية والتنموية وإزالة الحواجز غير الإيجابية التي تقيم سدا منيعا يفصل ما بين الجامعة ومؤسسات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، مع ضرورة الأخذ بالتخطيط الشامل للتعليم العالي لكي يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون تخطيطا يتحقق فيه التوازن بين أنواع التعليم المختلفة ولا سيما بين التعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي .

تأسيسا على ما سبق فإن الدراسة الحالية تتحدد في التساؤل الرئيسي التالي : كيف يمكن للتخطيط إيجاد قنوات للتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي بدولة لكويت؟ ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

١ ـ إلى أي مدى تتفق مؤسسات التعليم العالي التطبيقي (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) مع مؤسسات التعليم الجامعي (جامعة الكويت) فيما يختص ـ بسياسات القبول والمقررات الدراسية؟

٢ ـ إلى أي مدى تتناسب سياسات القبول والمقررات الدراسية لمؤسسات التعليم العالي التطبيقي والجامعي مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع الكويتي؟

٣ ـ ما أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي والتعليم التطبيقي؟

٤ ـ ما أهم السبل نحو تطوير التعاون والتنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وتطوير دورها المجتمعي؟

٣ ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

١ ـ التعرف على أسس وجوانب التنسيق والتكامل بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فيما يتصل بسياسات القبول ، والمقررات الدراسية .

٢ ـ تحديد مدى مناسبة هذه السياسات وملاءمتها للمجتمع الكويتي في مرحلة تطوره الحالية والمستقبلية .

٣ ـ التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي والتعليم التطبيقي وتحديدها .

٤ ـ تقديم مقترحات لمعالجة المشكلات والصعوبات التي يواجهها التعليمين الجامعي والعالي التطبيقي ولزيادة التنسيق والتعاون والتكامل بينهما .

٤ ـ منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى منهجية وصفية تحليلية بالتركيز على طريقة دراسة الحالة (case study) وأدواتها المختلفة . حيث تتلمس الواقع للتعرف على مجالات التنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعوقات هذا التنسيق ، ثم تعرض لمدى ملائمة هذه الأساليب في تحقيق التنسيق والتكامل بين المؤسسات وذلك بالاستعانة بأداتين من أدوات المنهج الوصفي المناسبة للظاهرة موضوع البحث وهما : المقابلة الشخصية والاستبانة . حيث تم أولاوضع محاور لمقابلات شخصية مقننة مع عدد من العمداء وأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي (الجامعي والتطبيقي) للتعرف على وجهات نظرهم حيال موضوعات التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وقد اتفق أن تتناول هذه المحاور استراتيجيات التنسيق والأهداف والهيكل التنظيمي والقوى العاملة في التعليم العالي ، ثم حللت هذه المحاور إلى ٢٥ بندا ووضع

لكل واحد منها عبارة تدل عليها وتصلح لاستبانة رأي القارىء بالموافقة عليها أو المعارضة .

وهكذا استخدم الباحث استبانة اشتملت على ٢٥ بندا ، ولقد تم عرض تلك الاستبانة في صورتها الأولية للتحقق من صدقها على مجموعة من المحكمين من أساتذة كلية التربية بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمختصين في وزارةالتعليم العالي(١) وكان الهدف هو التعرف على صدق محتوى الاستبانة ومدى وضوح لغتها وفهمها بالنسبة لأفراد العينة . وبعد إبداء الملاحظات عليها من قبل المحكمين قام الباحث بإجراء التعديلات ثم طبقت على عينة ضمت ١٧ من التعليم الجامعي و٢٣ من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

٥ـ الإطار النظري للدراسة:

٥ـ١ـ التعليم العالي: أهميته وأهدافه وقضاياه

تزخر أدبيات التعليم العالي بالدراسات النظرية المتعددة حول أهمية التعليم العالي وأهدافه . حيث أجريت خلال العقد الأخير العديد من الدراسات التي تطرقت إلى التعليم الجامعي والعالي وقضاياهما المختلفة كذلك تم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات التي تعالج قضايا التعليم العالي واتجاهاته . فالتعليم العالي أصبح عنصرا أساسيا في وقتنا الراهن ، ليس بسبب اتصاله الوثيق بالتقدم العلمي والمعارف الإنسانية فحسب ، ولكن لدوره الفعال في التدريس والتعليم والتنمية والتي تفرضها طبيعة العصر وما تحدثه من تغيرات شاملة في أساليب الحياة المعاصرة . ويرى (زريق ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٥) أن التعليم العالي يؤدي ثلاث وظائف رئيسية : التربية والتعليم والبحث العلمي لإثراء المعرفة ، وخدمة المجتمع ، من خلال تزويده بالعناصر البشرية المدربة المثقفة التي يحتاج إليها بالإسهام في شتى وسائل تطوره الأخرى ، وبإيجاز فإن هذه الوظائف تتلخص في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

وتقع على مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص مسؤولية مقابلة احتياجات المجتمع في مختلف القطاعات من خلال توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة أو إنشاء تخصصات جديدة وفقا لاحتياجات المجتمع . ويتضح في هذا المجال أهمية التكامل بين مؤسسات التعليم العالي وما يمكن أن يقوم بينها من تعاون في تبادل الخبرات والتجارب في سبيل تحقيق دورها لفعال في مجال التنمية الشاملة .

١ـ أ . د . رجاء أبو علام ، أ . د . ضياء زاهر ، أ . د . وصفي عزيز بولس ، أ . د . مصري حنورة ، أ . د . انطوان رحمة ، .حمود المضف .

ويرى (مرسي ١٩٧٨ ، ص ١٥١) إن الحاجة ماسة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات ، فالتنسيق بين الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي ضرورة تفرضها اعتبارات كثيرة لأنه يساعد هذه المؤسسات على التخطيط السليم لمهامها وعلى تحقيق أكبر فاعلية وأكبر عائد فضلا عن تلافي التكرار في الجهود وما يترتب عليه من ضياع في الوقت والجهد والمال ، لا سيما إذا تذكرنا أن التعليم العالي باهظ التكاليف ، فالتنسيق هنا يساعد على التخطيط وإيجاد الحلول لهذه المشكلات ويصحح مسار التعليم العالي .

كذلك تعتبر مشكلة إعداد وتأهيل هيئات التدريس في التعليم العالي والجامعي من أهم المشكلات التي تواجه هذه المرحلة التعليمية ، إن لم تكن أهمها جميعا فهي تؤثر على العملية التعليمية والبحث والإشراف في الجامعات والمعاهد العليا . ولا تختلف هذه المشكلة عن غيرها من المشكلات التي تواجه التعليم العالي ، فقد اتضحت هذه المشكلة عندما تم توسع مفاجىء وكبير في قبول أعداد متزايدة من الطلاب ولم يقابله الاستعداد الكافي بإعداد هيئات التدريس المسؤولة عن القيام بمهام التعليم والبحث والإشراف . (حسانين ، ١٩٨٩ ، ص ١٠١) .

كذلك أوضح (مرسي ، ١٩٩٢ ، ص ١٧٧) أن من أهم وظائف مؤسسات التعليم إعداد القوى البشرية ذات الكفاءة العالية وهي كفاءة تقوم في أساسها على التخصص المعرفي والمهني .

وتبرز ضرورة التنسيق بصورة أقوى حينما نأخذ بالاعتبار موجة الإقبال المتزايد على التعليم العالي ومؤسساته نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي عليه ، وما حدد له من زيادة في أعداد المتقدمين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي .

ويصبح من الطبيعي إذا أن توجه الجامعات والمعاهد العالية جهودها نحو الاحتياجات الفعلية في التخصصات المختلفة التي يتطلبها المجتمع . وهذا يعني ضرورة الربط بين قبول الطلاب في التخصصات المختلفة من جهة وبين متطلبات المجتمع من القوى العاملة في التخصصات من جهة أخرى . وعلى الرغم من أنه من الصعب الوصول إلى درجة من إحكام هذا الربط ، إلا أن فيه هناك مؤشرات احصائية حول القوى العاملة في البلاد يمكن الاهتداء بها .

ولعل من الملاحظ أن الأهداف والمشكلات الآنفة الذكر قائمة في دول الخليج العربي ، فالاتجاه السائد هو التوسع في النمو الكمي بالنسبة لسياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربي والذي قد يكون على حساب النمو الكيفي لتلك المؤسسات ، إلا أن تطوير التعليم العالي وتجديده في إطار التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة ليصبح قوة مؤثرة

في التغير الاجتماعي والاقتصادي أصبح مطلبا رئيسيا تنشده دول الخليج ، والسبيل الصادق إلى ذلك هو البحث العلمي الرصين والبرامج الجادة من البحوث العلمية والتجريبية ، والتي تتبع وجه القطع والتعميم وتحدد أيهما أجدى وأقرب إلى تحقيق الغاية ، وتعني برسم خطط متكاملة ، تتجاوب ليس مع خطط التنمية فحسب ، بل مع عناصر التغير الاجتماعي ومراعاة الحياة المعاصرة . (كاظم ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨٣) .

ويبدو أن القائمين على شئون التعليم بجميع أنواعه لا يستطيعون الادعاء بأنهم قد قدموا تعليما أسهم بالقدر المطلوب في حركة التنمية الهائلة التي تمر بها دول الخليج العربي . إن القائمين على أمر التعليم وخاصة التعليم العالي ، كان من المحتم عليهم ، في ضوء المتغيرات الجديدة الحادثة في المنطقة أن يراجعوا كل ما لديهم من المناهج والخطط الدراسية ، وكذا برامج التدريب والكتب وإعداد وأعضاء هيئة التدريس بحيث يكون الناتج الجديد متمشيا مع المتغيرات الجديدة ، ولقد سبق أن نادى وزراء التعليم العالي في الوطن العربي بذلك حيث قالوا في تقرير مؤتمرهم الرابع بأنه في مجال التنمية الشاملة يجب «بذل مزيد من الجهود على المستويات التقريرية والتخطيطية لأحكام الربط بين سياسات التعليم العالي وسياسات التنمية الشاملة ومخططاتها وما يستلزمه ذلك من تطوير وتجديد وتنويع في مؤسسات التعليم العالي من حيث هياكلها وبرامجها ومستوياتها» . (مرسي ، ١٩٨٩ ، ص ١٠١) .

وفي الكلمة الافتتاحية الموجهة للندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية ذكر عبيد «فكما نعلم جميعا أنه الآن وقد مضت مدة على كثير من الجامعات الخليجية وهي تركز على الإنشاء وتكوين الكوادر العلمية ، وأصبحت الجامعات الخليجية حقيقة قائمة لها عمل بارز تؤديه ، وأصبحت تحظى بالعناية وتستقطب الرعاية والاهتمام . وأعتقد أنكم توافقوني الرأي بأن الوقت قد حان لتوجيه الحوار الفكري في هذه الندوات بين المسؤولين عن التعليم الجامعي والعالي لتحديد هوية هذاالتعليم ، وذلك بوضع تصور كامل لأهدافه وتحديد معالم مساراته واتجاهات تطويره ، وكذلك دراسة هموم التعليم الجامعي وبحث مشكلاته ، سواء كان من ناحية نظام التعليم المتبع أو هيكله أو مناهجه أو لغة التدريس فيه ، وكذلك وضع الطالب والأستاذ الجامعي والأجهزة المساعدة ، وفي ضوء هذا لا ننسى الواجب الملقى على الجامعات الخليجية ، لا من ناحية تخريج الكفاءات العلمية المؤهلة ، بل أيضا مواجهة التحديات في عصر تفجر المعرفة وتقدم العلوم والتقنية الحديثة ، وكذلك المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات المحلية المتعلقة بقضايا التنمية الوطنية ، والتركيز على دفع عجلة البحث العلمي حتى

نتمكن من اللحاق بركب الحضارة الإنسانية وترسيخ أسس الأصالة العلمية واستيعاب معطيات العصر» .(عبيد ، ١٩٨٥ ، ص ١٨) .

وقد فحصت الفكرة ذاتها في الندوة الفكرية السادسة لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية فقد استطاعت في بداية نشأتها إحراز بعض النجاحات الجديدة على المجتمع الخليجي ، كنجاحها في تقديم قيم جديدة ، وتوزيع القوى الاجتماعية الجديدة ، وتغيير معايير الوجهة الاجتماعية ، والتقليدية ، وتحويل بعضها إلى مؤسسات حديثة وحل بعض مشكلات التعليم ، وتخفيض نسب الأمية ، ورعاية الأسرة والطفولة ، وتطوير الأداء ، ومعالجة بعض المشكلات الاقتصادية ، وتطوير برامج الرعايةالاجتماعية . . الخ . على أنه مع أواخر الثمانينيات هبط أداء الجامعات ، وتراجعت قدرتها على مواجهة المشكلات المجتمعية المتجددة وبالتالي فشلت في تقديم نفس مستوى الخدمات والإنجازات التي قدمتها في الماضي بنفس القوة وبنفس معدلات التسارع ، كما أخذ المجتمع ينظر إلى مسائل الجودة والنوعية قدر اهتمامه بالكم ، وبدأ يرفض ما كان يقبله من الجامعات في مراحل سابقة .(زاهر ، ١٩٩٤ص ١ ـ ٢) وإزاء هذا كله صار من الأهمية البحث عن نموذج أساسي جديد (Poradigm) وخاصة مع تصاعد حدة المستجدات العالمية (كالثورة الصناعية الثالثة ، والثورة الديمقراطية ، تصاعد دور المرأة في القيادة ، تحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام السوق ، والتكتلات الإقليمية الاستراتيجية الكبرى . . الخ) وما تمخض عنها من تداعيات مجتمعية ، إيجابية وسلبية . وصار من المهم بدايةالتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وذلك لأن التنسيق والتكامل كما يلمسه العاملون في مجال التعليم العالي على المستوى الأكاديمي والميداني هو حلقة غائبة أو ضعيفة على أكثر الأقوال تفاءلا .

وتبرز أهمية التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي كمطلب وطني يهدف إلى إعداد القوى البشرية المؤهلة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وهو أمر يتطلب بناء رؤية مشتركة مخلصة بين كل الجهات المعنية وفتح باب الحوار وذلك بإطلالة على تجارب الآخرين وممارساتهم لنرى في حركة عالم التربية المتجدد ومن تجاربه ونجاحاته وإخفاقاته والخيارات التي توصل إليها ما يمنح رؤيتنا لواقعنا وتحليلنا أفقا أرحب وتجربة أكثر اتساعا ويطلعنا على مداخل جديدة متنوعة تحاول التصدي للمشكلات وتقدم اقتراحات لإيجاد الحلول لها لنصوغ من ذلك كله سبيلنا الخاص المتميز والملائم لظروفنا وإمكاناتنا الدائرة على أرضنا بين من يقوم بأعداد القوى البشرية ومن يستقبلها للعمل ومن ينتفعون بثمرات عملهم (عبد المعطي ، ١٩٩٣ ، ٧٩) .

كما أن التنسيق والتكامل يستوجب بالضرورة إجراء تغيير وتجديد وتطوير في مؤسسات التعليم العالي وأنه لا بد أن يراعى في اختيار وإدخال تجديدات حديثة مبدأ المشاركة والمشاورة والحوار داخل أسرة مؤسسات التعليم العالي مع الأكاديميين والتربويين والمهتمين من أولياء الأمور وقيادات المجتمع وأعلام الفكر والتجديد الذي يفرض على الميدان التربوي في أي من جوانبه دون سابق حوار ومشاركة سيحرم من خبرة الميدان في تكييف صيغته لما يلائم التطبيق . وسوف يفتقد التعضيد والمؤازرة من الممارسين اللذين لم يشاركوا في اختياره . ويعيش غريبا سرعان ما يرحل عندما تتغير الإدارة التي تفرضه» . (عبد المعطي ، ١٩٩٣ ، ص ١٥) .

وقد أشارت إحدى وثائق اليونسكو (UNESCO ، ١٩٩١ ، ص ٧٩) بأنه مهما يكن نوع المعتمد للتنظيم في مؤسسات التعليم العالي فإن المتطلب الأساسي في العملية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمساهمة في إعداد وتأهيل الكوادر المتخصصة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة باستمرار .

كما ذكر كيلز (KELLS ، ١٩٩١ ، ص ٨) أن فشل الكثير من التنظيمات الإدارية في التعليم العالي في الدول النامية في تحقيق أهدافها بالكفاءة المطلوبة يعود إلى محاولات القيادة الإدارية في هذه المؤسسات إلى اعتماد النماذج الموجودة في المؤسسات الصناعية والتجارية التي تسعى إلى تحقيق الربح . وهذا في حد ذاته خطأ فادح لا يأخذ بعين الاعتبار تلك الفروق الجوهرية بين المشروعين .

هذا وقد ركزت إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة اليونسكو (UNESCO ، ١٩٩٢ ، ص ١١) على أهمية تحديد أهداف العملية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي بشكل دقيق ، ولا بد من أن تبتعد هذه الأهداف عن العموميات وذلك بأن تكون إجرائية وعلمية وموضوعية بحيث تكون قابلة للقياس والتقويم . كما أكدت هذه الدراسة على أهمية وجود آلية للتنسيق والتكامل والتعاون بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى الموجودة في الإطار المجتمعي .

تأسيسا على ما سبق فإن مؤسسات التعليم العالي في أي بلد نام أو متقدم ، أصبحت مسؤولة عن تحقيق أهداف كثيرة من أبرزها :

- نقل المعارف عن طريق التدريس .
- خدمة الاقتصاد القومي على نحو أكثر كفاءة .

ـ الاهتمام بدعم مجالات البحث العلمي .

ـ دعم روابط التعاون الوثيق بين مؤسسات التعليم العالي ومجالات الصناعة والتجارة لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين .

ومن سبل تحقيق هذه الأهداف التركيز على المجالات الآتية :

ـ ضرورة تحقيق التوازن الصحيح فيما يتعلق بأعداد الخريجين وذلك على ضوء الاحتياجات الاقتصادية للبلاد مستقبلا والنهوض ببرامج التعليم المستمر وتنويعها ، هذا بالإضافة إلى التركيز على الجدوى والكفاءة في البرامج الدراسية والدورات التدريبية وتنويع طرق التدريس وتحديث الهيئات الإدارية التابعة للمؤسسات التعليمية مع إخضاع التعليم العالي للتقويم بصفة مستمرة وبالتالي إخضاع الاستراتيجيات والسياسات التعليمية للدراسة والتدقيق مع تحرير المؤسسات التعليمية من قيود البيروقراطية وهذا يتطلب التنسيق وإزالة الفواصل أو الحواجز التي تفصل بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتطبيقي وإعطاء المرونة لمؤسسات التعليم العالي والتطبيقي باستخدام المرافق الجامعية وهذا بالضرورة يتطلب ترشيد الانفاق وتنمية العائدات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي .

على أن هذا الفهم لطبيعة أهداف الجامعة يستدعي الالتفات إلى السمات والخصائص التي تتميز بها مؤسسات التعليم العالي وأهمها التنوع : حيث الاختلاف في الظروف الاجتماعية والثقافية للطلبة الذين يلتحقون بالتعليم الجامعي والتنوع في ميولهم واهتماتهم . كذا الاختلاف في المهمة الجديدة التي تظهر في المجتمع وما تستلزمه من تدريب للطلاب لاتقانها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وحجم المشكلات الاجتماعية التي تظهر باستمرار في المجتمع ، سعيا نحو التركيز على نوعية الحياة والاختيار الحر لأسلوب الحياة عند الأفراد ويتطلب الأمر كذلك الالتفات إلى تعدد الاختيارات : حيث يؤكد المنهج التقليدي للتعليم العالي على تقديم مواد الثقافة العامة .

وفي ضوء فلسفة التعليم الجديدة التي تقوم على تقدم مواد اختيارية تتاح الفرص من خلالها للطالب لأن يشبع ميوله واهتماماته ورغباته وبذا يصبح المنهاج المناسب يقوم على تقديم مواد مختلفة للطلبة تناسب ميولهم ومهاراتهم ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع .

ومن ناحية أخرى نجد أهمية إشراك طلبة التعليم العالي في عملية تقويم الكفاية التعليمية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ، وهو أمر يقوم بالأساس على التعاون الإيجابي لأعضاء هيئة التدريس . ومن الأمور الهامة تعاون هيئة التدريس في توزيع النصاب

التدريسي بحيث يناسب الذين يقومون بأبحاث علمية والمكلفين بمهام أخرى . كما يتطلب اعتماد سياسات مرنة فيما يتعلق برواتب أعضاء هيئة التدريس وأمور أخرى . على أنه من الضروري كذلك تقوية برامج الدراسات العليا ووضع برامج في الجامعات لمنح شهادات الماجستير والدكتوراه والاهتمام بمنح جوائز شرف لأعضاء هيئة التدريس المتفوقين في التدريس والبحث العلمي وهذا كله لن يتحقق ما لم يتوافر دعم مالي لتطوير عمليات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع . (سفارة دولة الكويت ، المملكة المتحدة ، ١٩٩١ ، ص ٩) .

٥ـ٢ـ التعليم العالي في الكويت ومسألة التنسيق بين الجامعة والتعليم التطبيقي

انسجاما مع التصورات والأهداف التي ترتبط بها مؤسسات التعليم العالي في كافة بلدان العالم يتطلب الأمر التركيز على خصوصية هذه المؤسسات لما بينها من فوارق واختلافات عدة . وفي هذا الصدد يصبح من المهم هنا التعريف بتطورات حركة التعليم العالي في الكويت ، لا سيما وأن لها من العمر ثلاثين عاما أسهمت فيها تلك المؤسسات بدعم حركة التنمية المجتمعية في الكويت وحلت العديد من المشكلات . لذا فمن المهم التركيز على طبيعة واقع مؤسسات التعليم العالي في الكويت وعلى أهدافها وقضاياها .

الأهداف العامة للتعليم العالي:

تشترك كافة مؤسسات التعليم العالي في تشكيله من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي :

ـ إعداد وتنمية الكوادر البشرية العليا المتخصصة ، ورفع كفايتها لتكوين قيادات المجتمع وتطوير قدراتها وتوسيع مداركها .

ـ تأصيل التراث الحضاري العربي الإسلامي ، وتوظيفه في خدمة السمو الروحي والتقدم العلمي والفكري للأجيال القادمة .

ـ خدمة المجتمع خدمة طليعية تساهم في تنميته الشاملة من حيث قيمه وسلوكياته ومتطلباته ، نشر الفكر والمنهج العلمي لحل مشكلاته .

ـ فتح أبواب الثقافة العالمية علما وفكرا وأدبا وفنونا للأجيال الشابة ، وإعدادها للمستقبل في إطار الثورة العلمية والمعرفية والتكنولوجية القائمة في مختلف المجالات .

ـ تطوير البحث العلمي في شتى فروع العلوم والفنون والآداب للإسهام في رصد المعرفة ، وفي بناء الحضارة العربية والإنسانية وفي حل مشكلات المجتمع .

وفيما يلي يأتي تحليل لأهم مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي في الكويت ، وهي جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . (جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧) .

أ ـ جامعة الكويت: أهدافها وقضاياها

يمكن تلخيص هذه الأهداف في بناء شخصية الإنسان الكويتي ، وتلبية احتياجات قطاعات المجتمع من الموارد البشرية وتطويرها وما يتطلبه ذلك من دراسات وبحوث وتعليم مستمر . وتحديث في المستوى العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والتعاون مع جميع المؤسسات العلمية والاجتماعية في هذا المجال ، والمساعدة في بناء ما تحتاجه الدولة من كيانات في بعض المستجدات التي تحتاج إليها ، إضافة إلى تطوير نفسها والارتفاع بقدرات العاملين فيها وكفاية خدماتها التعليمية والبحثية والثقافية والترويحية والاجتماعية والرياضية . (جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٨) .

وتتعدد مجالات تحقيق هذه الأهداف وواقع تنفيذها . وفي مقدمة المجالات التي تتولاها الجامعة ما يلي :

ـ **التعليم والبحث العلمي** : حيث يهتم هذا المجال باستكمال هيكل التخصصات الأكاديمية ، والارتقاء بمواصفات جودة الخدمات التعليمية وتاريخها وإنشاء برامج لدرجة الشرف ، ودعم المضمون التطبيقي والتنمية العلمية ، وترشيد النظام الدراسي وتطوير الحيوية الإنتاجية البحثية ورفع نسبة الكويتيين في برامج الدراسات العليا ، وتوطيد العلاقات بين برامج الدراسات العليا والبحث العلمي كذلك تدعيم نشاطات التأليف والترجمة والبحث .

ـ **الطالب الجامعي** : ويعني هذا المجال بتهيئة مقومات نمو الشخصية للطالب الجامعي ، وتأصيل القيم الإسلامية والعربية وتأصيل الشعور بالولاء والانتماء للوطن ، وغرس قيم العمل والاتقان والمثابرة والإبداع والانضباط في السلوك وتوفير الخدمات الإرشادية اللازمة له .

ـ **مخرجات التعليم** : وتسعى لتأسيس القبول بالجامعة على متطورات تعكس الاتجاهات العامة على المستوى الوطني المؤسسي بما يتيح لكل منها توافر ما يحتاج إليه ، إضافة إلى تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل وأهداف التنمية .

ـ **القوى الإدارية العاملة التدريسية** : وتشمل تطوير القدرات الإدارية بما يساعد على تبني الاتجاهات الحديثة علميا وتكنولوجيا ، وسرعة تكوينها ، تطوير وتحديث الجهاز الإداري لزيادة كفاءته .

ـ **خدمة المجتمع** : وتتناول ربط برامج خدمة المجتمع بقضاياه الأساسية للمساهمة في تنمية المجتمع ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وتوثيق التعاون بين الجامعة والمؤسسات التعليمية الأخرى . ودعم القطاع الخاص في مختلف الأنشطة مع إعداد برامج تدريبية وتقديم برامج ثقافية متنوعة .

ـ **التعاون الدولي** : ويرمي إلى تدعيم مركز الجامعة بين الجامعات والمؤسسات التعليمية العربية والعالمية وتوثيق الروابط بينها وبين المؤسسات التخصصية في مختلف المجالات والاستفادة من الخبرات العربية والعالمية مع القيام بأبحاث مشتركة معها وتبادل الخبرات في جميع المجالات .

ـ **المرافق الجامعية** : وتهتم بتوفير المرافق المطلوبة للأنشطة الأكاديمية والمساندة والإدارية والرياضية والاجتماعية والترويحية . (جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٢) .

وتتمثل السياسات والإجراءات الجامعية فيما يلي في المجالات التالية :

ـ **السياسة التعليمية** : وتؤكد على نظام التخطيط والتقويم الأكاديمي وتوفير درجة أعلى من الهيكلة والترشيد من البرامج الدراسية ، ودعم سياسة متكاملة للدراسات العليا وتطوير برامجها .

ـ **مخرجات التعليم** : ويتضمن ذلك وضع سياسة قبول ثابتة ونظام تقويم فعال والأخذ بنظام الحوافز والتشجيع .

ـ **القوى العاملة التدريسية** : وتشمل دعم هيئة التدريس بترشيح بعثات للخارج وتمكين أعضاء هيئة التدريس الجدد من تطوير أنفسهم لتحقيق أداء متميز في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع . . وتطوير الإجازات والمهام العملية والمستقبل الوظيفي . . إضافة إلى مراجعة الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والتحول من نظام المركزية وتحليل الوظائف ووضع التوصيف الوظيفي لها . . وميكنة أساليب العمل والاهتمام بعمليات التدريب الإداري ووضع نظام للرقابة وتوقعات الأداء .

ومن ذلك ربط الميزانية بالأهداف والأولويات الجامعية على أساس علمي ، وإعداد التقارير السنوية ورفع مستوى فاعلية التخطيط والتنظيم وبناء مخازن مركزية مزودة بتجهيزات حديثة وكذلك تحديد مبدأ كفاية الإنفاق العام وتنمية العائدات الذاتية للجامعة . .

وتأتي في مقدمة قضايا جامعة الكويت سياسة القبول بها ، وهي سياسة ترتكز على :

١ ـ ضمان تأمين مستويات ونوعيات رفيعة من الخريجين في جميع التخصصات .

٢ ـ إيجاد نوع معين من التكامل والارتباط بين الجامعة ومؤسسات التعليم العالي الأخرى .

٤ ـ الإيفاء بمتطلبات الخطة الإنمائية للبلاد . وذلك عن طريق ربط سياسات القبول الجامعي بهذه المتطلبات ويبدو أن سياسة القبول هذه قد ساعدت على :

أ ـ خلق توازن بين التخصصات العلمية والأدبية والتطبيقية .

ب ـ تشجيع عددا أكبر من طلبة الثانوية العامة إلى الاتجاه العلمي .

جـ ـ دفع طلبة الثانوية العامة لبذل مزيد من الجهد للحصول على معدلات أعلى حتى يحصلوا على القبول في اختصاص جامعي يرغبون فيه .

د ـ دفع عدد أكبر من الطلبة للتوجه إلى التعليم التطبيقي والتدريب .

على أنه يؤخذ على هذه السياسة أنها :

ـ تعتمد على درجات الثانوية العامة كمعيار للقبول في الجامعة .

ـ تمنع عددا من الطلبة الذين قد يصلحون للتعليم الجامعي من الالتحاق به .

ـ تكريس النظرة الدونية للتعليم التطبيقي .

ـ عدم وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والتطبيقي والجامعي بحيث يتم من خلاله قبول أعداد مناسبة من خريجي مؤسسات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للالتحاق بالجامعة .

ب ـ الأعداد المقترحة للقبول في جامعة الكويت (٨٨ ـ ١٩٩٠ ـ ٩٠ ـ ١٩٩١)

حددت جامعة الكويت نسبة القبول بها في ٢ , ٦٢٪ بالنسبة للقسم العلمي ، ٢ , ٦٨٪ بالنسبة للقسم الأدبي ، وذلك بعد أن كان ٦٠٪ لكل من القسمين العلمي والأدبي منذ العام الدراسي ٨٥ ـ ١٩٨٦ ، ولقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة المقبولين في الجامعة إلى ٢٨٠٠ طالبا بعد أن كان عدد المقبولين في العام الدراسي ٨٤ ـ ٨٥ (٤٦٠٦) طالبا وطالبة . (جامعة الكويت ١٩٩٤ ، ص ٢٤) .

١ ـ سيزداد عدد الخريجين الكويتيين سنويا بنسبة تتراوح بين ٥٪ إلى ٢٥٪ بمعدل حوالي ٥ , ١٢٪ .

٢ ـ سيكون معدل الزيادة في أعداد خريجي نظام المقررات أكبر من الثانوية العامة .

٣ ـ ستظل نسبة الأناث بين الخريجين أعلى من الذكور بما لا يقل عن ٢٠٪ خلال المستقبل المتطور .

٤ ـ ستظل نسبة خريجي القسم العلمي إلى القسم الأدبي (في النظامين) حوالي ٨٤ خريج علمي لكل ١٠٠ خريج أدبي .

٥ ـ إذا أخذنا في الاعتبار الحدود الدنيا لقبول طلبة القسمين الأدبي والعلمي عند ٤ , ٦٨٪ و٢ , ٦٢٪ على التوالي كما هو سائد منذ عام ٨٥ ـ ١٩٨٦ فتدل إسقاطات شرائح نسب التخريج لدفعات السنوات القادمة أن إجمالي المؤهلين للقبول للجامعة ستكون كالتالي :

دفعة ٨٨ ـ ١٩٨٩	عدد المؤهلين ٤٧٠٠
دفعة ٨٩ ـ ١٩٩٠	عدد المؤهلين ٥٠٠٠
دفعة ٩٠ ـ ١٩٩١	عدد المؤهلين ٥٥٠٠

٦ ـ تبين أن حصة الإناث وخريجي المقررات ستزداد في أعداد المقبولين سنويا في السنوات القادمة إذا ما استمرت سياسة القبول في وضعها الحالي .

ومن ناحية أخرى يواجه التعليم الجامعي العربي مشكلات عديدة تأتي في مقدمتها : مخرجات التعليم الجامعي ، ففي بعض الأحيان توجد تخصصات غير مطلوبة وفائضة عن احتياجات سوق العمل المتغير دائما وكذلك بعض مخرجات التعليم العالي من كفاءات غير واعية وغير قادرة على تطوير الإنتاج في مواقع العمل المختلفة ، ولذلك تصبح عاطلة عن العمل أو عالة على مواقع العمل الأخرى ولقد أوضحت بعض الدراسات أن كثيرا من الخريجين هم من حملة الإجازات في الآداب والعلوم السياسية ، أما بالنسبة للدراسات العلمية فتجد أن حملة الشهادات الفنية والتطبيقية محدودة وهناك عزوف في مختلف الفروع العلمية لا يتلاءم والاحتياجات الكمية المطلوبة للمجتمع ، كما أن بعض برامج التعليم الجامعي جامدة غير مرنة ولا تعطي فرصة للتفاعل الحقيقي بين المعلم والمتعلم ، فهي تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات النظرية وبعض مقررات التعليم الجامعي تركز على المعلومات وليس على طريقة التفكير والبحث العلمي وتسلسل الأفكار والفهم الصحيح ، ولا تعالج كثيرا من المشكلات المعاصرة وتعتمد طرق التدريس المتبعة على أسلوب المحاضرات التقليدية دون غيرها من أساليب التدريس الفاعلة ، وهذا يمثل إحدى الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى بعض الخريجين وغياب الإمكانات اللازمة للبحث العلمي وما تتضمنه ، من معدات وأجهزة وكتب ومراجع ومصادر بالقدر الذي يساعد البحث العلمي على تحقيق أهدافه . والطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية عليهم أن يقبلوا بالقرارات والأوامر الإدارية التي تصدر وإلا تعرضت مصالحهم للتهديد ولذلك نرى البعض يسبحون بحمد الإدارة الجامعية دون التعرض لها . (خلف ١٩٩٣ ، ص ٢٦) ويبدو أن بعض هذه الملاحظات عن التعليم الجامعي العربي تنطبق على التعليم الجامعي بدولة الكويت .

ج- التعليم التطبيقي بدولة الكويت أهدافه وواقعه:

صدر قانون الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب رقم ٦٣ ـ ٨٢ حيث أوكلت كافة أمور هذا النوع من التعليم للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وعدلت اللائحة الأساسية على ضوء القانون الجديد وصارت مدة الدراسة في المعاهد التابعة للهيئة عامين دراسيين بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية ، كما صارت في بعض الكليات أربع سنوات ، وتبنى القانون نظام الساعات المعتمدة وأصبحت الدراسة على هذا النظام (Al. Bustan, 1995 p.22) .

وعلى الرغم من الاهتمام البالغ بهذا النوع من التعليم عالميا وإقليميا ووطنيا باعتبار أن مخرجاته من القوى البشرية تساعد في تكوين القيادات الوسطى المهنية والتقنية بصورة مباشرة إلا أن الإقبال على هذا النوع من التعليم لا يلقى القبول الاجتماعي كذلك يواجه طلبته مشكلات تتعلق بمواصلة التعليم في الجامعة وأيضا مشكلات أخرى تتعلق بالتعليم التطبيقي نفسه لذلك يجب العمل على إعادة النظر في فلسفته وأهدافه ومناهجه حتى يصبح قادرا على تحسين مستويات أداء الطلبة ورفع كفاءتهم المهنية وتحقيق الأهداف التالية :

ـ تزويد البلاد بالعمالة الوسطى التطبيقية في مجالات الإنتاج المختلفة ، والخدمات بالنوعيات والإعداد والمستويات اللازمة لسد احتياجات سوق العمل وذلك عن طريق ما تقدمه من برامج تتلاءم مع قدرات الطلبة وتحقق الاستجابة الوظيفية لحاجات المجتمع في المجالات التالية :

١ ـ الصناعة والتكنولوجيا

٢ ـ الإدارة التجارية والمالية

٣ ـ التربية والخدمات التعليمية المساندة .

كما أن هناك اتجاهات قائمة حاليا في مؤسسات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بحيث :

ـ يراعى في إعداد برامج الدراسة أن تحقق التوازن في بناء شخصية الطالب بين الجوانب العلمية ، والحفاظ على قيم المجتمع ومقوماته الأساسية .

ـ يجوز في إطار التعليم المهني تقديم برامج دراسية تؤدي إلى مستويات تطبيقية أعلى أو التأهيل في المجالات السابقة .

ـ مواصلة التوسع في التعليم التطبيقي والمهني حيث يصل عدد خريجيه إلى العدد المطلوب منهم في هرم القوى العاملة ، على أن يخطط هذا التوسع وينفذ حسب حاجات المجتمع وتنميته الشاملة .

- وضع الحوافز لجذب الطلبة لهذا التعليم .
- إدخال التوجيه المهني والتعليمي في مراحل التعليم المختلفة .
- العمل على تحسين كفايات خريجي التعليم العالي المهني من المعلومات والمهارات والاتجاهات .
- الأخذ بالتدريب المستمر لخريجي الكليات والمعاهد .
- إتاحة فرص الدراسة للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي .
- فتح مراكز للتدريب المهني .
- الاهتمام بتوفير أعضاء هيئة التدريس المتخصصين لهذا النوع من التعليم .
- القيام بالتقويم المستمر الشامل لمؤسسات التعليم التطبيقي والمهني .

وإلى جانب هذا يواجه التعليم التطبيقي مشكلات لعل في مقدمتها :

تدني الإقبال على التعليم التطبيقي والتدريب على الرغم من المميزات العديدة التي تقدمها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لاجتذاب الطلبة وكذلك صعوبة التعرف على احتياجات سوق العمل بالكويت نظرا للتغيرات المتسارعة في هذه الاحتياجات كذلك هناك صعوبة توفير أعضاء هيئة تدريس ملائمة في ضوء الشروط الخاصة التي يجب أن تتوافر في الهيئات التدريسية بالمعاهد الفنية ومن المعوقات أيضا عدم توافر خدمات التوجيه المهني الذي يعنى بالتعريف باتجاهات العمل والعمالة والتخصصات التعليمية وأيضا بتوجيه الطلاب نحو التعليم المناسب لهم وما يتصل بهذا التوجيه من تنمية الوسائل والأدوات التي تعين على ذلك . ومن الملاحظ في هذا النوع من التعليم انخفاض إقبال الفتاة الكويتية على التعليم التكنولوجي ، كما أنه لم تتوافر أمامها فرص متنوعة لإعدادها الإعداد الملائم الذي يتيح لها الإسهام الفعال في مجالات العمل التكنولوجية والمهنية التي تلائم طبيعتها ولا تتعارض مع قيمنا العربية والإسلامية . (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٥ ، ص ٨٢) .

هنا نحتاج إلى مقارنة بين أهداف ومشكلات وسياسات الجامعة والتعليم التطبيقي وهذه المقارنة تصبح ممكنة بعد التوسع في عرض صفات التعليم التطبيقي بالاستناد إلى دليله ، وذلك الأعداد والنسب المقترحة للقبول .

د- التنسق بين الجامعة والتعليم التطبيقي:

التكامل بين مؤسسات التعليم العالي وما يمكن أن يقوم بينهما من تنسيق وترابط وما يمكن أن

يقوم بينهما من تعاون وتبادل للخبرات والتجارب وإكمال النقص بين بعضها البعض سيؤدي إلى تحقيق دورهما الفعال في مجال التنمية الشاملة . إن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى جهود تبذل وعطاء مستمر في الفكر الناضج والعمل الدؤوب .

وما من شك فإن التنسيق للقبول بالجامعة ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خير وسيلة لإنتقاء أصلح العناصر للتعليم العالي بنوعيه الجامعي والتطبيقي وتوزيع هذه العناصر توزيعا منسقا ومخططا حتى يأتي هذا الصرح العلمي التربوي محققا للآمال العريضة لمجتمعنا وهو أمر يتطلب رؤية مشتركة خاصة .

٦ـ١ـ البحث الميداني:

بعد استكمال إعداد الاستبانة واختيار عينة قصدية من الهيئة الإدارية والتدريسية بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريس قام الباحث بمقابلة أفراد العينة وتسليمهم الاستبانة والحصول على إجاباتهم عنها . ثم أجريت المعالجات الإحصائية اللازمة وتوصل إلى النتائج وذلك على الوجه الآتي :

عينة البحث

شملت أدوات البحث التي استخدمت لتعرف اتجاهات عمداء الكليات ومساعديهم ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة والهيئة المهنية لقياس آرائهم حول أوليات التنسيق والتكامل في مؤسسات التعليم التطبيقي والجامعي .

وتضمنت عينة البحث (٣٩) فردا ينتمي منهم (١٧) فردا إلى التعليم الجامعي بنسبة ٤٣٪ ، وينتمي (٢٢) فردا إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنسبة ٥٧٪ جدول (١) وقد تم توزيع أفراد العينة وفقا للمتغيرات التالية :

أ ـ متغير الوظيفة ويوضح الجدول رقم (١) توزيع العينة حسب متغير الوظيفة حيث تبين إن العينة شملت ٣ عمداء بنسبة ٨٪ ، و٥ مساعد عميد بنسبة ١٣٪ ، (٢٢) رئيس قسم بنسبة ٥٦٪ ، و(٩) عضو هيئة تدريس بنسبة ٢٣٪ جدول (١) .

ب ـ متغير الكلية ويوضحه الجدول رقم (٢) ومنه نتبين أن العينة قد ضمت (٥) أفراد من كلية العلوم (بنسبة ١٣٪) و(٩) من كلية التجارة ، (بنسبة ٢٣٪) ، وفردين ينتميان إلى كلية الشريعة (بنسبة ٥٪) و(٤) ينتمون إلى كلية الحقوق (بنسبة ١٠٪) وفرد واحد ينتمي إلى كلية

التربية (بنسبة ٣٪) ، (٤) ينتمون إلى كلية الهندسة والبترول (بسنبة ١٠٪) ، (٦) أفراد ينتمون إلى كلية التكنولوجيا (بنسبة ١٥٪) ، وفرد واحد ينتمي إلى كلية الطب (بنسبة ٣٪) ، و(٧) أفراد ينتمون إلى كلية العلوم الصحية (بنسبة ١٨٪) .

جدول (١)
توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

	الجامعة	الهيئة	الاجمالي
عميد	عدد	١	٢	٣
	٪	٣٪	٥٪	٨٪
مساعد عميد	عدد	٢	٣	٥
	٪	٥٪	٨٪	١٣٪
رئيس قسم	عدد	١٠	١٢	٢٢
	٪	٢٥٪	٣١٪	٥٦٪
عضو هيئة تدريس	عدد	٤	٥	٩
	٪	١٠٪	١٣٪	٢٣٪
الاجمالي	عدد	١٧	٢٢	٣٩
	٪	٤٣٪	٥٧٪	١٠٠٪

جدول رقم (٢)
توزيع العينة حسب متغير الكلية

	الجامعة والهيئة
العلوم	عدد ٥ ٪ ١٣٪
التجارة	عدد ٩ ٪ ٢٣٪
الشريعة	عدد ٢ ٪ ٥٪
الحقوق	عدد ٤ ٪ ١٠٪
التربية	عدد ١ ٪ ٣٪
الهندسة والبترول	عدد ٤ ٪ ١٠٪
التكنولوجيا	عدد ٦ ٪ ١٥٪
الطب	عدد ١ ٪ ٣٪
العلوم الصحية	عدد ٧ ٪ ١٨٪
الإجمالي	عدد ٣٩ ٪ ١٠٠٪

٢.٦ ثبات الإستبانة

للتأكيد من ثبات الاستبانة طبقت في أثناء تجربتها على عينة من ٢٠ عضو هيئة تدريس وإداري وحسبت نتائجها ثم قورنت نتائج التطبيق التجريبي مع نتائج التطبيق الثاني على عينة البحث حسب معدل ثبات كرنباخ **Cronbach's Alpha Reliability** وذلك بالاستعانة بالحاسب الآلي وحزمة البرامج الإحصائية الجاهزة **spss** في تقدير معامل الثبات الداخلي للإستبانة **internal Consistency** الذي أسس على متوسط الارتباط **correlatency tn fk] hbsjfhkm.** في بنود الاستبانة .

وتدل قيمة كرنباخ ألفا على درجة الارتباط المتوقعة بين استجابات أفراد العينة لبنود الاستبانة ، وتتراوح قيمة ألفا من صفر إلى ١+ أو من صفر إلى ١- ، والمعادلة المستخدمة لحساب قيمة ألفا كما يلي .

$$= \frac{(k)\ Cov/\ Var}{1+ (K-1)\ Cov\ /\ Var}$$

K = Number of items

Cov = Average Covariance between items

Var = Avarage Variance of the items

وتبين من قياس ثبات الاستبانة أن قيمة معامل الثبات ألفا يساوي ٠,٩٠ وهي تعتبر مرتفعة حسب المعايير القياسية لمعامل ثبات الناحيتين وتعتبر الاستبانة ثابتة إذا تراوحت قيم ألفا بين ٧و-١ (ميلز ١٩٩٠ ص ٤٣) .

٣.٦ حساب النتائج

صنفت بنود الاستبانة وبالتالي إجابات أفراد العينة وفق أساسين الأول مجال التنسيق وبموجبه صنفت البنود إلى أربعة مجالات هي الاستراتيجيات ، سياسات القبول ، التنظيم الإداري ، القوى العاملة . والأساس الثاني مستوى التقدير وبموجبه صنفت الإجابات إلى أربعة مستويات وهي : مهم جدا ، مهم ، لا أستطيع التحديد ، غير مهم ثم حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابات في كل مستوى من مستويات التقدير على حده وظهرت نتيجة لذلك النتائج المدرجة في الجداول التالية :

٦ـ٤ تحليل النتائج ومناقشتها

أـ الاستراتيجيات

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن إجابات أفراد العينة تتوزع إلى إعطاء أهمية كبيرة للاستراتيجيات المذكورة في الاستبانة وإلى لا أستطيع التحديد وغير مهم . لكن معظم أفراد العينة أعطوا أهمية كبيرة للاستراتيجيات بدليل أن المتوسطات المرتفعة كانت من مستوى تقدير مهم جدا ، حتى أنها بلغت حوالي ضعف متوسطات الإجابات في مستوى تقدير لا أستطيع وغير مهم ذلك في معظم البنود التي تتعلق بالإستراتيجيات مع التركيز على أهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة للقيام بمسح دقيق لمعرفة احتياجات المجتمع في مختلف القطاعات ليتم على ضوئها قبول الطلاب وتوزيعهم على التخصصات المختلفة وفقا للاحتياجات الفعلية وبحسب الخطة التي توضع لتحقيق هذا النمط في إطار وميول الطلاب ومقرراتهم .

جدول رقم (٣)
الاستراتجيات

مسلسل	المعالجة الاحصائية العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
١	الأخذ بنظرية التخطيط والسياسات الشاملة للتعليم العالي	٩٥	٨	مهم جدا
٢	إجراء مسح ميداني شامل للتعرف على احتياجات المجتمع الكويتي من القوى العاملة	٩٧	١	مهم جدا
٣	إخضاع الاستراتيجيات والسياسات التعليمية للدراسة والتدقيق	٩٣	١٣	مهم جدا
٤	التحول التدريجي نحو نظام اللامركزية الإدارية	٨٨	١٥	مهم جدا
٥	تطوير وتحديث الجهاز الإداري لزيادة كفاءة خدمة العملية التعليمية	٩٤	١٠	مهم جدا
٦	اتباع سياسة قبول في التعليم العالي تعتمد على احتياجات المجتمع	٩٦	٨	مهم جدا
٧	تضمين مناهج التعليم العام مفاهيم وتطبيقات مهنية وفنية	٨٩	١٥	مهم جدا
٨	ربط سياسة التعليم العالي باحتياجات الكويت من العمالة الفنية المدربة	٩٥	١٠	مهم جدا
٩	الأخذ بنظرية التخطيط والسياسات الشاملة للتعليم العالي	٤٧	١٨	لا استطيع التحديد
١٠	إجراء مسح ميداني شامل للتعرف على احتياجات المجتمع الكويتي من القوى العاملة .	٤٤	١٩	لا استطيع التحديد
١١	إخضاع الاستراتيجيات والسياسات التعليمية للدراسة والتدقيق	٤٧	١٩	لا استطيع التحديد
١٢	التحول التدريجي نحو نظام اللامركزية الإدارية .	٤٧	٢٠	لا استطيع التحديد
١٣	تطوير وتحديث الجهاز الإداري لزيادة كفاءة خدمة العملية التعليمية	٤٤	١٦	لا استطيع التحديد
١٤	اتباع سياسة قبول في التعليم العالي تعتمد على احتياجات المجتمع .	٣٨	١٦	غير مهم
١٥	تضمين مناهج التعليم العام مفاهيم وتطبيقات مهنية وفنية	٤٥	٢٠	غير مهم
١٦	ربط سياسة التعليم العالي باحتياجات الكويت من العمالة الفنية المدربة	٤٤	٢٠	غير مهم

ب- سياسات القبول:

يظهر من الجدول رقم (٤) أن معظم أفراد العينة يؤيدون السياسات المقترحة للتنسيق بين الجامعة والهيئة في مجال قبول الطلبة . ذلك أن المتوسطات التي ظهرت في مستوى تقدير مهم جدا كانت أعلى بكثير من المتوسطات التي ظهرت في مستوى تقدير لا أستطيع التحديد أو غير مهم ، كما يجب الأخذ بالاعتبار ضرورة العناية بالأطر الفنية والمهنية المتوسطة وتشجيع الشباب على الانخراط فيها إذ أن تلك الأطر نفتقدها في البلاد النامية باعتبارها الحلقة المفقودة بين الأطر العليا وبين العمال المؤهلين . على أن نفتح الفرص لمنتسبيها الالتحاق بالجامعة .

جدول رقم (٤)
سياسات القبول

مسلسل	المعالجة الاحصائية	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
١	إعادة النظر في أهداف التعليم العالي	٩٦	٨	مهم جدا
٢	توفير المعايير والأسس في مجال القبول والتسجيل بين آليات الهيئة والجامعة	٩١	١٤	مهم جدا
٣	تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والنظرية	٨٨	١٦	مهم جدا
٤	زيادة الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الطلاب إلى التخصصات التكنولوجية	٩٢	١٣	مهم جدا
٥	إكساب الطلبة في التعليم العام إيجابية نحو التعليم المهني	٩١	١٧	مهم جدا
٦	الموافقة على التحاق الطلبة المتفوقين في التعليم التطبيقي بالجامعة	٨٣	٢١	مهم جدا
٧	توفير قدر مناسب من خدمات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة	٨٦	١٤	مهم جدا
٨	إعادة النظر في أهداف التعليم العالي	٤٨	١٧	لا استطيع التحديد
٩	توفير المعايير والأسس في مجال القبول والتسجيل بين آليات الهيئة والجامعة	٥٥	٢٠	لا استطيع التحديد
١٠	تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والنظرية	٤٦	١٧	لا استطيع التحديد
١١	زيادة الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الطلاب إلى التخصصات التكنولوجية	٤٧	٢٣	لا استطيع التحديد
١٢	إكساب الطلبة في التعليم العام إيجابية نحو التعليم المهني	٤٣	١٨	غير مهم
١٣	الموافقة على التحاق الطلبة المتفوقين في التعليم التطبيقي بالجامعة	٥٣	٢٣	غير مهم
١٤	توفير قدر مناسب من خدمات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة	٤٨	١٨	غير مهم

ج- الهيكل التنظيمي:

في مجال التنظيم الإداري أو الهيكل التنظيمي توزعت إجابات أفراد العنية بين مستوى مهم ومستوى لا استطيع ولم تظهر إجابات في مستوى مهم أو غير مهم . وباستعراض المتوسطات نجد أن معظم أفراد العينة يؤيدون الأخذ بالمقترحات الواردة في الإستبانة حول تعديل وتطوير التنظيم الإداري ذلك أن المتوسطات من مستوى تقدير مهم جدا كانت أعلى بكثير من مستوى لا أستطيع التحديد . ومع ذلك فإن وجود إجابات كثيرة من مستوى لا أستطيع التحديد تدل على نوع من الضبابية أو التجاهل الإداري لدى عدد من أفراد العينة مع أنهم يعملون في الإدارة . إن عمليات التحديث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تركز على أهمية تنظيم الموارد البشرية وحسن استثمارها بما يعود على مؤسسات التعليم العالي بالنفع وعلى المجتمع بتحقيق أهدافه مع إعطاء نوع من المعايير المحددة وإتاحة قدر من السلطة يتلائم والمسؤولية في كل جهاز منها بحيث يتمتع العاملون فيها بقدر كبير من الحرية وذلك حتى يمكن إتاحة الفرص للفكر المبدع والعمل الخلاق مع الإفادة من نظم المعلومات والتكنولوجيا الإدارية .

جدول (٥)
الهيكل التنظيمي

مسلسل	المعالجة الاحصائية العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
١	مراجعة الهيكل التنظيمي لجميع القطاعات والأنظمة الإدارية في التعليم العالي	٨٩	١٣	مهم جدا
٢	توصيف الوظائف القيادية	٩٤	٩	مهم جدا
٣	وضع معايير للأداء على كافة المستويات الوظيفية	٩٤	٩	مهم جدا
٤	إعداد تقارير سنوية عن مستوى أداء الإدارة المختلفة	٩٨	١١	مهم جدا
٥	تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي لوضع سياسات التنسيق التعاملي بين الهيئة والجامعة	٨٩	٢١	مهم جدا
٦	مراجعة الهيكل التنظيمي لجميع القطاعات والأنظمة الإدارية في التعليم العالي	٥٣	١٩	لا استطيع التحديد
٧	توصيف الوظائف القيادية	٥٥	٢٤	لا استطيع التحديد
٨	وضع معايير للأداء على كافة المستويات الوظيفية	٤٩	٢١	لا استطيع التحديد
٩	إعداد تقارير سنوية عن مستوى أداء الإدارة المختلفة	٥٧	١٨	لا استطيع التحديد
١٠	تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي لوضع سياسات التنسيق التعاملي بين الهيئة والجامعة	٥٠	٢٠	لا استطيع التحديد

د ـ القوى العاملة في التعليم العالي:

يؤيد معظم أفراد العينة المقترحات الواردة في الاستبانة بشأن التنسيق بين الجامعة والهيئة في مجال القوى العاملة لديهما . ويظهر ذلك من ورود متوسطين مرتفعين يريان أن الاهتمام بالتدريب الإداري وتطوير قدرات العاملين في التعليم العالي مهم جدا ، كذلك ورود متوسطات مرتفعة من مستوى مهم تؤيد توحيد المسميات الوظيفية وأسس التعاقد مع الهيئة التدريسية وترقيتها ، إن مؤسسات التعليم العالي أمامها فرص كبيرة في مجال التنمية المهنية لا حصر لها بل أنها تحديات ومسؤوليات عليها أن تخرج إليها وأن توجهها باعتبارات أن ذلك من صميم التزامها في تنمية القوى البشرية في معاهد وكليات التعليم التطبيقي . ولكننا نلاحظ بالوقت نفسه وجود عدد من أفراد العينة لا يستطيع إبداء الموافقة أو عدمها على المقترحات الواردة .

جدول (٦)
القوى العاملة في التعليم العالي

مسلسل	المعالجة الاحصائية / العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
١	الاهتمام بعملية التدريب الاداري	٩٠	١٣	مهم جدا
٢	تطوير قدرات العاملين في التعليم العالي من فنيين وإداريين	٩٣	١٠	مهم جدا
٣	توحيد المسميات الوظيفية بين الهيئة التطبيقية والجامعة	٧٤	٢٦	مهم
٤	توحيد المعايير الأسس في مجال التعاقد مع الهيئة التعليمية	٧٤	٢٣	مهم
٥	توحيد المعايير والأسس في مجال الترقية للهيئة التعليمية	٧٤	٢٦	مهم
٦	الاهتمام بعملية التدريب الاداري	٥٢	٢١	لا استطيع التحديد
٧	تطوير قدرات العاملين في التعليم العالي من فنيين وإداريين	٥٠	٢١	لا استطيع التحديد
٨	توحيد المسميات الوظيفية بين الهيئة التطبيقية والجامعة	٤٣	١٧	لا استطيع التحديد
٩	توحيد المعايير الأسس في مجال التعاقد مع الهيئة التعليمية	٤٥	١٩	لا استطيع التحديد
١٠	توحيد المعايير والأسس في مجال الترقية للهيئة التعليمية	٤٤	١٨	لا استطيع التحديد

نتائج الدراسة:

ركزت نتائج الدراسة على ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لاستراتيجيات التعليم العالي وكذلك أهمية التخطيط لهذا النوع من التعليم واتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بمسح دقيق لمعرفة احتياجات المجتمع من القوى البشرية لكي يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما بينت الدراسة أهمية التنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في مجال سياسات القبول للطلبة ليتم على ضوئها توزيعهم على التخصصات المختلفة حيث يمثل التعليم الجامعي والتطبيقي قطبي المعادلة الإصلاحية والتطويرية لهذا النوع من التعليم الذي يمثل قمة الهرم التعليمي .

كذلك أوضحت هذه الدراسة أن عمليات التحديث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تركز على تنظيم الموارد البشرية مع ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لجميع القطاعات والأنظمة الإدارية لمؤسسات التعليم العالي مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في مجالات تنمية القوى البشرية .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن نتائج هذه الدراسة بينت بوضوح تأكيد معظم أفراد العينة المقصودة للمقترحات التي عرضت عليهم في مجال التنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . كما أكدت الدراسة على ضرورة التكامل والتنسيق عند وضع الاستراتيجيات والتخطيط لمؤسسات التعليم العالي بالصورة التي تسهم في تضافر رسالته حتى يمكن توجيه وتحسين أداء مؤسساته وضمان فعاليتها بدءا بتوزيع فرص التأهيل الاكاديمي والحرفي على أسس رشيدة . ووفقا للقدرات الذاتية للطلاب والاحتياجات الوطنية والإمكانات المتاحة ، وانتهاء بتوفير نوعية عالية لمخرجات التعليم العالي .

التوصيات:

من مراجعة أدبيات البحث ومن نتائجه الميدانية يمكن وضع المقترحات التالية بشأن تطوير التنسيق بين التعليمين العاليين الجامعي والتطبيقي في دولة الكويت .

ـ تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي لوضع الاستراتيجيات والسياسات وتحقيق التكامل بين مؤسسات التعليمين التطبيقي والجامعي ، ويتولى التنسيق بين جهود تلك المؤسسات التي يتكون منها ويعمل على تلافي ما قد يكون بينها من ثنائية وعدم تنسيق . وسوف يسهم هذا

المجلس في تحقيق أهداف كبرى في وضع الاستراتيجيات والخطط ويسهم في تطوير أهداف مؤسسات التعليم العالي . .

ـ ضرورة تطوير بني التعليم العالي وهياكله ومفاهيمه ليتلائم مع احتياجات التنمية الشاملة وليواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ـ تشكيل لجان على مستوى الكليات الجامعية والمعاهد التطبيقية بهدف التنسيق والترابط بين المقررات الدراسية من حيث محتواها من المادة العلمية ومدى مناسبة مستواها لأهداف المقرر وذلك لإيجاد نوع من التكامل بين المقررات في الجامعة والكليات التطبيقية .

ـ ربط التعليم الفني والمهني ربطا عضويا بظروف الكويت الجغرافية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ـ توفير قدر مناسب من خدمات التوجيه والإرشاد المهني وذلك للتعريف باتجاهات العمل والعمالة والتخصصات التعليمية التي تلبي حاجة المجتمع وحاجات الطلاب .

ـ إعداد معايير عامة على أساس علمي يتم من خلالها استحداث سياسات قبول أعداد مناسبة لطلاب التعليم التقني للالتحاق في الجامعة .

ـ معادلة المقررات الدراسية في كل من الجامعة والتعليم التطبيقي بحيث يتم تحديد المقررات ذات نفس المستوى والقررات المكملة والمقررات الإلزامية .

ـ تعميق الاتصالات المتبادلة بين مؤسسات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ونظيراتها في الجامعة .

ـ تخصيص مكتب في الجامعة يختص بشئون طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يكون مهمته التنسيق بين رغبات الطلبة وفق المعايير العامة لسياسة القبول ويشكل حلقة اتصال بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ويهتم أيضا بالمشكلات التي يعاني منها الطلبة ويقترح الحلول لها .

ـ يختص مكتب الاتصال بالجامعة بالتعاون المشترك بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في استحداث وعقد دورات تدريبية لطلبة الجامعة والهيئة على التطبيقات العملية وتوظيف المعلومات بصورة عملية ومفيدة .

ـ عمل برامج مشتركة لتدريب خريجي الجامعة والهيئة أثناء الخدمة وذلك لتنشيط المعلومات وتدعيم المهارات المهنية وتطويرها وفق مستجدات التحديث والتطوير التكنولوجي .

ـ الاهتمام بالإعلام التربوي حول دور التعليم العالي والتطبيقي في استيعاب التكنولوجيا

الحديثة وملاحقة التطور المستمر في المجالات الصناعية وأيضا الاعتماد بصورة أساسية على العمالة الفنية الوطنية في جميع مجالات العلوم التكنولوجية .

ـ إعداد مناهج التعليم العام بحيث تتضمن مفاهيم تتعلق بالتعليم التقني والتطبيقي والربط بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية وبين العمل والحياة ، مما يؤدي إلى تغيير في النظرة الاجتماعية للتعليم الفني والتطبيقي والتعريف بأهمية التكنولوجيا في حضارة العصر ودورها فيه ، وأيضا توفير فرص اختيار متعددة أمام الطالب لمستقبله المهني .

ـ جعل التعليم العالي والتطبيقي أكثر توافقا وتلبية لحاجات طلابه بحيث يهيء لهم الظروف المناسبة والمناخ العلمي والتقني الذي يساعدهم على النمو الشامل المتكامل . .

ـ تسهيل التحاق المتفوقين من طلبة التعليم التطبيقي بالجامعات ومراكز البحوث التقنية لإعدادهم أكاديميا بجانب الإعداد التطبيقي .

ـ نتيجة لتطور التكنولوجيا المستخدمة في سوق العمل بالكويت يصبح مستوى الثانوية العامة هو الخلفية الضرورية التي لا بد أن تتوافر للطالب في الرياضيات ، العلوم والآداب ليتمكن من التخصص في أحد معاهد أو شعب التعليم التطبيقي والمهني .

ـ الاعتماد على نظام التقويم المستمر والاهتمام بجوانب التدريب العملي في المعاهد وفي مواقع العمل والإنتاج .

ـ توفير نوع من الترابط بين معاهد التعليم التطبيقي والمهني لتحقيق فكر مشترك بين العاملين في هذه المعاهد وأيضا التغلب على المشكلات القائمة واقتراح الحلول المناسبة لها .

ـ التعرف على المستويات العالمية بالنسبة للتعليم التطبيقي والمهني في الدول المتقدمة تكنولوجيا ومقارنة أدائها الفعلي بهدف الارتقاء بمستوى الأداء في المعاهد إلى المستوى المطلوب ، وأيضا في ضوء المعايير العالمية .

ـ توفير قيادات لهذا التعليم أكثر وعيا وتفهما لأهدافه ومشكلاته وقادرة على السير به في طريق التطور والإصلاح .

ـ إزالة الحواجز بين مؤسسات التعليم العالي من خلال نظرة شاملة للتعليم التطبيقي والمهني بهدف تطويره . .

ـ توفير نوع من التكامل المعرفي والتقني والوظيفي بين معاهد التعليم الفني والمهني وكليات الجامعة وذلك للتنسيق في وضع المناهج والمقررات الدراسية من حيث المستوى العلمي والتقني المناسب ، وأيضا المهارات الفنية المطلوبة .

(ملحق الدراسة)

استبانة
حول التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي: التطبيقي والجامعي بدولة الكويت

الزملاء الأفاضل/

تحية طيبة وبعد ،

هذه الاستبانة جزء من دراسة علمية الهدف منها التعرف على أسس وجوانب التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي التطبيقي والجامعي بدولة الكويت . لذا فهذه الإستبانة تضمنت عدد من العبارات التي تدور حول هذا الموضوع ، ويسعدني أن تشاركونا بالرأي في الوصف الدقيق لهذه القضية وكل المطلوب من سيادتكم التكرم وقراءة كل عبارة بدقة وذلك بإبداء رأيكم قرين كل عبارة . وإني إذ أشكر لكم حسن تعاونكم مؤكدا لكم أن بيانات هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة وفي خدمة البحث العلمي .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير ، ، ، ،

بيانات أساسية:

برجاء التكرم بوضع (الرقم) في المربع الذي يقع فوق العبارة التي تناسبك .

١ ـ الوظيفة :

عميد	مساعد عميد	رئيس قسم	عضو هيئة تدريس
١	٢	٣	٤

٢ ـ النوع (الجنس)

ذكر	أنثى
١	٢

٣ ـ الجنسية :

كويتي	غير كويتي
١	٢

٤ ـ سنوات الخبرة في مؤسسات التعليم العالي

١ ـ ٩ سنوات	١٠ ـ ١٥ سنة	أكثر من ١٥ سنة
١	٢	٣

٥ ـ جهة العمل :

الهيئة العامة	الجامعة
١	٢

٦ ـ مركز العمل : (الكلية)

. . . . . .

بنود الإستبانة

نأمل وضع علامة (✓) في المربع الذي يعبر عن رأيك أمام كل بند مما يأتي :

مسلسل	العبـــارات	مهم جدا	مهم	لا استطيع التحديد	غير مهم	غير مهم أبدا
١	إعادة النظر في أهداف التعليم العالي					
٢	الأخذ بنظرية التخطيط والسياسات الشاملة للتعليم العالي					
٣	إجراء مسح ميداني شامل للتعرف على احتياجات المجتمع الكويتي من القوى العاملة					
٤	مراجعة الهيكل التنظيمي لجميع القطاعات والأنظمة الإدارية في التعليم العالي					
٥	اخضاع الاستراتيجيات التعليمية للدراسة والتدقيق					
٦	توصيف الوظائف القيادية					
٧	الاهتمام بعملية التدريب الإداري					
٨	وضع معايير للأداء على كافة المستويات الوظيفية					
٩	تطوير قدرات العاملين في التعليم العالي من فنيين وإداريين					
١٠	إعداد تقارير سنوية عن مستوى أداء الإدارات المختلفة					
١١	التحول التدريجي نحو نظام اللامركزية الإدارية					
١٢	تطوير وتحديث الجهاز الإداري لزيادة كفاءة خدمة العملية التعليمية					
١٣	توفير المعايير والأسس في مجال القبول والتسجيل بين كليات الهيئة والجامعة					
١٤	تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي لوضع سياسات التنسيق والتعامل بين الهيئة والجامعة					
١٥	تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والنظرية					
١٦	اتباع سياسة قبول في التعليم العالي تعتمد على احتياجات المجتمع					
١٧	زيادة الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الطلاب إلى التخصصات التكنولوجية					
١٨	توحيد المسميات الوظيفية بين الهيئة التطبيقية والجامعة					
١٩	إكساب الطلبة في التعليم العام إيجابية نحو التعليم المهني					
٢٠	تضمين مناهج التعليم العام مفاهيم وتطبيقات مهنية وفنية					
٢١	ربط سياسة التعليم العالي باحتياجات الكويت من العمالة الفنية المدربة					
٢٢	الموافقة على التحاق الطلبة المتفوقين في التعليم التطبيقي بالجامعة					
٢٣	توفير قدر مناسب من خدمات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة					
٢٤	توحيد المعايير والأسس في مجال التعاقد مع الهيئة التعليمية					
٢٥	توحيد المعايير والأسس في مجال الترقية للهيئة التعليمية					

هوامش الدراسة ومراجعها:

١ ـ البستان أحمد : واقع التعليم العالي في دولة الكويت (ورقة عمل أعدت لاجتماع مسؤولين في التعليم التقني والمهني والتعليم الجامعي المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة إبريل ١٩٩٢ ص ١٢ .

٢ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ التقرير الختامي لندوة المسؤولين عن التعليم العالي المتوسط في الوطن العربي ـ تونس ١٩٨٥ . ص ٨٢

٣ ـ بوبطانة ، عبد الله : «إطار تصوري لإنشاء جامعة عربية للدراسات العليا والبحث العلمي «دراسات حول التعليم العالي في الوطن العربي ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) عمان . الأردن يونيو ١٩٨٧ ص ٢١ .

٤ ـ جامعة الكويت مكتب مساعد مدير الجامعة للشئون العلمية ـ دراسة سياسة القبول بجامعة الكويت ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢م مارس ١٩٩٤م ص ص ٨ ـ ٢٧ .

٥ ـ حسانين ، محمد سمير : دراسات في مشكلات التعليم الجامعي والعالي مطابع غباشي طنطا ١٩٨٩ ص ١٠١ .

٦ ـ خلف ، عمر : «تحسين الأداء الإداري في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية ـ مكتب اليونسكو الأقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) عمان ـ الأردن ١٩٩٣ ص ٢٦ .

٧ ـ رحمة ، انطون : تأملات في المشكلات والعقبات التي تواجه التعليم العالي في المشرق العربي . في قراءات حول التعليم العالي ، يوندباس ، العددان ٤ , ٥ , ١٩٩٢ ، ص ص ٩ ـ ١٤ .

٨ ـ زريق ، قسطنطين : الجامعة ومستقبل الفكر العربي ، محاضرات العيد السنوي للجامعة الأمريكية . الجامعة الأمريكية بيروت ١٩٦٨ ص ١٧٥ .

٩ ـ سفارة دولة الكويت «تقرير حول المقترحات والمتغيرات الخاصة بمشروع قانون التعليم العالي البريطاني الجديد . لندن ١٩٩١ ص ٧ .

١٠ ـ ضياء الدين زاهر : عوائد البحث العلمي الاجتماعي (استشراق تنموي) ، دراسة قدمت إلى الندوة الفكرية السادسة لرؤساء ومديري جامعات الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج المنعقدة في جامعة السلطان قابوس ـ سلطنة عمان ديسمبر ١٩٩٤ . ص ص ١ ـ ٢ .

١١ ـ عبد المعطي ، يوسف : التجربة العالمية في مجال التكامل بين مؤسسات إعداد المعلم وسوق العمل . بحث مقدم للمؤتمر التربوي الثاني والعشرون المنعقد في دولة الكويت في الفترة من إبريل ١٩٩٣ ص ٧٩ .

١٢ ـ عبيد ، رضا محمد سعيد : وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٥ ص ١٨ .

١٣ ـ كاظم ، محمد إبراهيم : اعتبارات في سياسات قبول طلاب الجامعات في دول الخليج العربية في ضوء سياسات التنمية وقائع الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٢ ص ٢٨٣ .

١٤ ـ مرسى ، محمد منير : التعليم الجامعي المعاصر ـ قضاياه واتجاهاته دار الثقافة ـ قطر الدوحة ١٩٨٧ ص ١٥١ .

١٥ ـ مرسى ، محمد منير : الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه ـ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٢ ص ١٠١ .

١٦ ـ مرسى ، محمد عبد العليم : التعليم العالي ومسئولياته في تنمية دول الخليج العربي ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٩ ص ١٧٧ .

١٧ ـ - Kells. H. The Assessment of managerial effectiveness at Universities in developing: Acase analysis, Unesco, Isep Paris 1991, p.8

١٨ ـ - Milles Louise, Reliability. Spss/ pc+ Statistic 4,0, library of Congress. USA, 1990.

١٩ ـ - Unesco, Planning and Management for Excellence, and Efficiency of Higher Education, Unesco, cresale. Paris 1991 p.79

٢٠ ـ - Unesco, Improving the managerial Effictiveness of Higher Education insitutions: Critcalissues and Instutional respones, Iiep, Unesco, Paris 1992 p11.